

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

انتهاك مقومات الهوية الأمازيغية عبر منع تسجيل الأسماء الشخصية بالحالة المدنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد وزير الدولة المحترم، أنه على بعد أشهر قليلة على انتهاء أجل وضع الحكومة وقطاعاتها المركزية والجهوية والمحلية لمخططاتها بهدف تحديد مراحل التفعيل الرسمي للأمازيغية، والإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية، تقدم السيد ابراهيم العبدلاوي بشكاية مفادها رفض مكتب الحالة المدنية بمقاطعة سلام 2 بسيدي مومن، الدار البيضاء بتسجيل ابنته المزدادة خلال شهر فبراير 2020، باسم "سيليا" silya، وكان ذلك داخل أجل القانوني، إلا أنه وجه بالرفض بدعوى أن لائحة وزارة الداخلية لا تتضمن اسما كهذا.

وحيث أن للحكومة مسؤولية مسؤولية سياسية وقانونية وأخلاقية في مواصلة ممارسة سياسة عمومية مكرسة للميز العنصري ضد الأمازيغية والأمازيغ بالمغرب، في تحد سافر لمقررات الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان، ولمقتضيات الوثيقة الدستورية للمملكة.

وحيث أن طالب التسجيل يلتمس التدخل العاجل لإنصاف العائلة والتراجع عن قرار رفض تسجيل ابنته "سيليا" silya والعمل على تنفيذ تعهدات الدولة المغربية المقررة بالمعاهدات الاتفاقية، مضامين دستور المملكة.

لذا أسألكم السيد وزير الدولة المحترم عما يلي:

ما هي أسباب انتهاك مقومات الهوية الأمازيغية عبر منع تسجيل الأسماء الشخصية بالحالة المدنية؟

وما هي الإجراءات العملية والآجال الزمنية التي ستعتمدها وزارتك من أجل التراجع عن قرار رفض تسجيل الأسماء الأمازيغية بالحالة المدنية؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد